القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات

فاتح حركاتي• عطا الله أبادير•• نشأت الوكيل•••

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري ودوره في المؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الصناعية المطبقة خاصة بعد الصدمة البترولية، ولقد توصل البحث إلى أن القطاع الصناعي الجزائري لم يحقق الأهداف المسطرة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، بالإضافة إلى سوء تطبيق السياسات التنموية بطريقة فعالة، ودليل ذلك هشاشة قدرة القطاع على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي، وعلى التقليل من فاتورة الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول؛ قطاع صناعي؛ ناتج داخلي خام؛ صادرات صناعية؛ استراتيجية صناعية.

Abstract:

The research paper aims to analyze the reality of the Algerian industrial sector and its role in economic indicators, by addressing the industrial strategies applied especially after the oil shock, and the research found that the Algerian industrial sector did not achieve the objectives that were prescribed due to imbalances Its structural problems, in addition to the poor implementation of development policies in an effective manner, as evidenced by the fragility of the sector's ability to diversify domestic industrial production and to reduce the import bill.

Keywords: oil price; industrial sector; crude domestic product; industrial exports; industrial strategy.

• باحث في الاقتصاد، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

•• أستاذ الاقتصاد، ورئيس قسم الاقتصاد السابق، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

••• وكيل الكلية لشئون المجتمع والبيئة، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

مقدمـة:

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت جاهدة لتطوير القطاع الصناعي خاصة في ظل الظروف الراهنة الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، حيث مرت جلّ المؤسسات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات و التجارب، كما طبقت العديد من الاستراتيجيات التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات ،و هذا بهدف تغيير بيئة المؤسسة و محيطها بما يناسب الساحة الدولية و منافستها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر شهد تغير نمط ومنهج الاستراتيجية الصناعية الجديدة، خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

1- أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال عرض أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري، والتطرق لواقع القطاع الصناعي الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى معرفة أهم ركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

2- مشكلة البحث: من غير المعقول أن تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات دوما في تحصيل إيراداتها الجبائية من أجل تمويل عمليات التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، لذلك انتهجت بذلك خططا تنموية منذ مطلع القرن العشرين بهدف تأهيل قطاعها الصناعي ليكون بديلا استراتيجيا للنفط في الأجل الطويل، وعليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية؟

3- أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تأثر وارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار البترول؛

- التعرف على واقع القطاع الصناعي الجزائري؛
- التعرف على استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية.

4- فرضيات البحث: لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيتين التاليتين:

أولا: القطاع الصناعي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

ثانيا: تتبع الجزائر العديد من السياسات والإجراءات لتفعيل الدور التنموي للقطاع الصناعي.

5- منهج البحث: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض مؤشرات قطاع الصناعة الجزائري باستخدام البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بمساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

6- تقسيم البحث: لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى محاور أساسية، حيث يتناول **المحور الأول:** أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري ، أما **المحور الثاني:** فيعنى بدراسة وتحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني، في حين يعرض لنا **المحور الثالث:** ركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

قبل التطرق للدور التنموي للقطاع الصناعي في الجزائر سنحاول أن نتطرق لخصائص الصناعة الجزائرية(•) ، ولأهم الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها خاصة بعد الصدمة البترولية.

المحور الأول: أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري

عرفت أسعار البترول تطورات وتغيرات منذ اكتشافها على كافة اقتصاديات دول العالم سواء كانت مصدرة أو مستوردة، ومن أبرز الأزمات التي عرفتها أسعار هذه السلعة الأساسية في الصناعة والتجارة الدولية في الفترة الأخيرة هي أزمة النصف الثاني من سنة 2014 ،حيث لعبت عوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما من عوامل الطلب في الانخفاض بنسبة 50 ٪ في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014[1].

1- بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014

بعد ثلاث سنوات من الإستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل إتخدت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحنى مغايرا لتتجه نحو الانخفاض المستمر الذي شغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي، وتصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة ومستقبل الصناعة النفطية بشكل خاص. وقد تزايدت حدة هذا الانخفاض في الأسعار بعد أن اتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها

• من خلال الإحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة ،وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها ، إذ أن سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات.

[1] - Aasim M.Husain, Rabah Arezki et al:" **Global Implications of lower Oil Prices"**, International Monetary Fund, Staff Discussion Note, July 2015, p 05.

الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مسجلا بذلك تراجعا مستمرا ليسجل هذا التراجع في شهر جانفي 2015 نسبة 59 ٪ مقارنة بشهر جوان 2014 وبنسبة 54٪ مقارنة بشهر سبتمبر2014، لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربع أشهر فقط[1] ، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): تطور متوسط السعر الشهري للبترول خلال الفترة (جانفي2014- ديسمبر 2016)

المصدر:بنك الجزائر: "**التقرير السنوي2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر 2017 ،ص50.

إذا بعد أن استقر متوسط السعر الشهري للبرميل عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014، شهد انحدارا قويا خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر2014، وقد استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015، ليصل سعر البترول إلى أدنى مستواه في جانفي 2016 بنحو 31,1 دولارا للبرميل. وبعد ذلك ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر2016 ،وبالمتوسط السنوي انتقلت أسعار الخام

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، " **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء"** ، نوفمبر 2015، ص: 03.

من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015 ثم إلى45 دولار في سنة 2016[1] .

2- أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري

سنحاول تحديد آثار الأزمة البترولية 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.

2-1 الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (2) : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

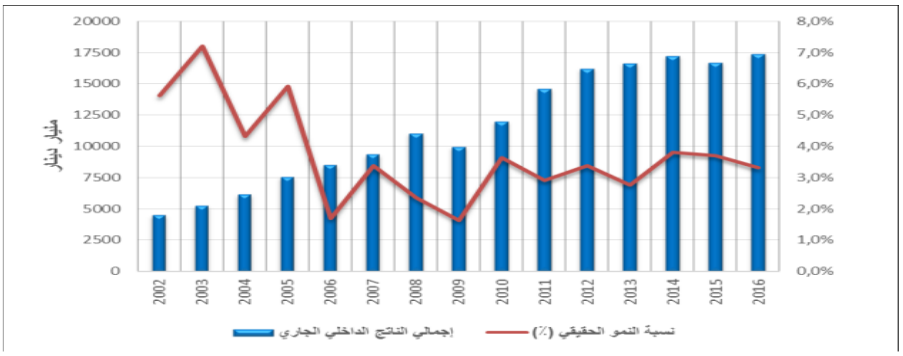

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " سبتمبر 2017 ،ص21.

انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثّر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد،كما يبينه لنا الشكل السابق ، إذ انخفضت من 3.8 ٪ خلال عام 2015 إلى 3.5 ٪ عام 2016، حيث أن التصنيع في البلاد خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5 ٪من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم

[1]- بنك الجزائر، "**التقرير السنوي2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر2017، ص: 49.

جد منخفض عمّا سُجل في نهاية عقد الثمانينيات، ومقارنة بحجم الإنفاق الكبير على القطاع الصناعي[1].

2-2 الميزان التجاري

الشكل رقم (3): تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016)

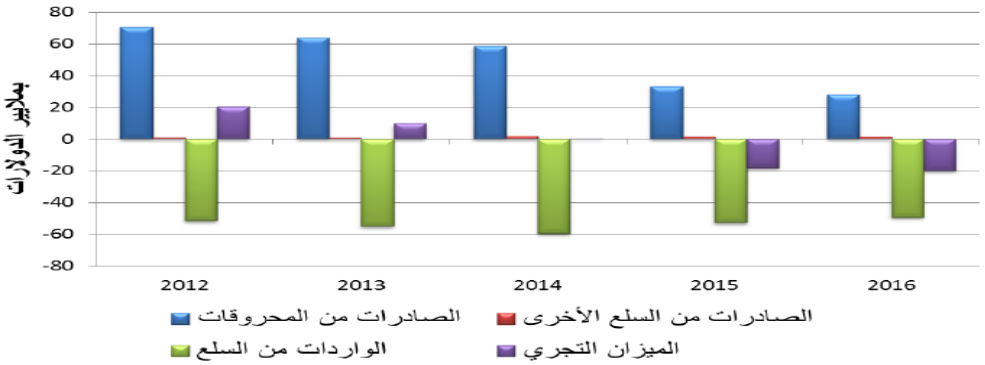

المصدر: بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" سبتمبر 2017 ص: 53 .

على الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري ب 2,04 مليار دولار، ليبلغ 20,13 مليار دولار في 2016 ، مقابل 18,08مليار دولار في 2015 ،وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.

[1]- العربية :" **ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟**" ،[على الخط]، (2017/05/22) ،متاح على الموقع الإلكتروني
ttps://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report.

2-3 البطالة

الجدول رقم (1): معدل البطالة خلال الفترة (2012- 2016) بالنسبة المئوية

معدل البطالة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السنة	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11.7

المصدر: بنك الجزائر، " **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "، سبتمبر 2017، ص: 150.

نلاحظ ارتفاع لمعدل البطالة بعد الصدمة البترولية من 10,6 ٪ سنة 2014 إلى 11,2٪ في سنة 2015 إلى 11.7٪ سنة 2017، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب(بين 16 و 24 سنة) مرتفعة ،حيث قَدَّرت ب26,7 ٪سنة 2016.

2-4 الميزانية العامة

خلال سنة 2015 (*)سجلت الميزانية العامة عجزا بلغ 2 553,2 مليار دينار، أي ما يعادل 15,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 257,3 1مليار دينار أي بنسبة 7,3 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 . ولقد أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول سنة 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25 ٪.

الجدول رقم (2) : تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2012-2017) مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فائض /عجز في الموازنة	-758,6	-151,2	-1 257,3	-2 553,2	-2 341,4	-2131.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات سجلت الميزانية عجزا سجل قيمة 341,4 2- سنة 2016 مليار دينار مقابل 257,3 1 سنة 2014،هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية، ويتوقع أن ينكمش العجز ليسجل نسبة 8٪ إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2018.

2-5 ميزان المدفوعات

يعرف أيضا ميزان المدفوعات على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي[1].

الشكل رقم (4) :تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012-2016)

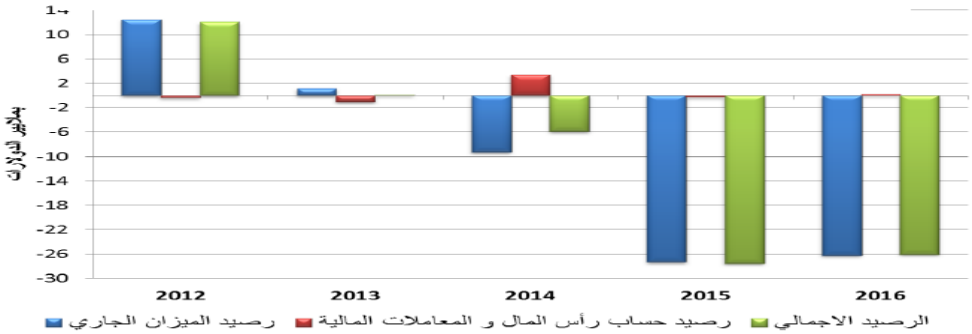

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "سبتمبر 2017 ،ص54.

أدّى التدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب

[1] - Bernard Guillonchon et Annie Kawecki, « **Economie Internantional (Commerce et Macro Economie)**,DUNOD, Paris, 2009, p : 188.

11,8٪، أدّى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 إلى عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قدر ب 27,5 مليار دولار و إلى حوالي 26 مليار دولار سنة 2016، لينخفض سنة 2017 و يسجل قيمة 21.76 مليار دولار.

2-6 التضخم

الشكل رقم(5): تطور مستوى التضخم (٪)خلال الفترة (أفريل 2014- ديسمبر2016)

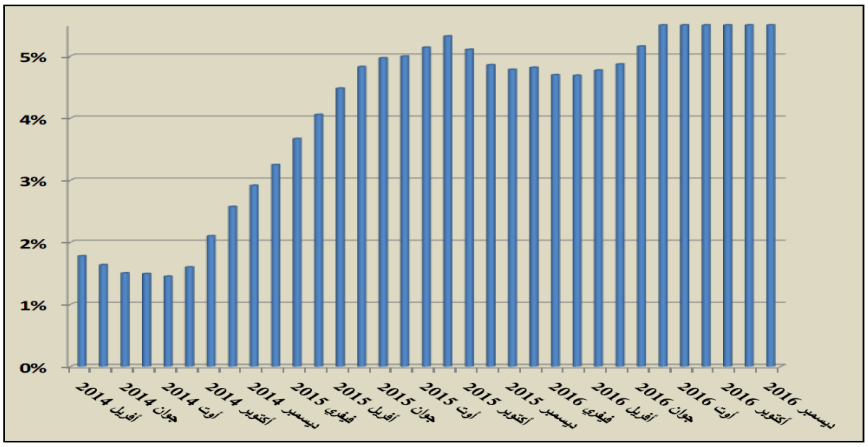

المصدر: بنك الجزائر، " **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر 2017، ص140.

فيما يخص التضخم وبعد أن سجل خلال سنتين متتاليتين تراجعا قويا (2013-2014) تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015، بواقع 4,8 ٪ لتتواصل وتبلغ 6,4 ٪ في سنة 2016 إلى 7٪ سنة 2017.

2-7 احتياطي الصرف

الصدمة البترولية أدت إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية .

الشكل رقم (6): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2016)

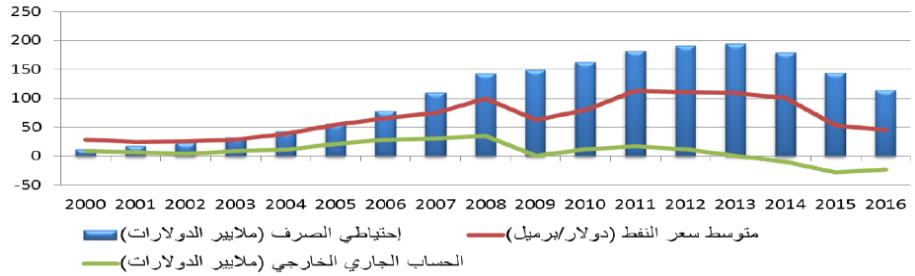

المصدر: بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، سبتمبر 2017 ،ص57.

لقد أدّت العجوزات القياسية في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016 .

المحور الثاني: واقع قطاع الصناعة الجزائري:

يمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي[1]:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛

[1]- قوريش نصيرة :" أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر "، **" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"**، العدد الخامس ،2008، الجزائر ، ص 93.

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

1- دور لقطاع الصناعي في المؤشرات الاقتصادية:

لقد حددنا الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في ثلاث مؤشرات أساسية، وهي مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الجزائري، وفي الحد من البطالة، وكدا مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي

الشكل رقم (7): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2016) بالنسبة

المئوية

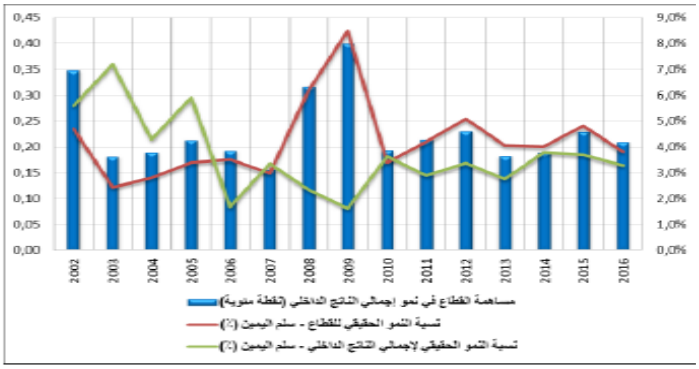

المصدر: بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" سبتمبر 2017 ،ص28.

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18٪ سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الشكل و الجدول السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة(•)، حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 ٪ لتنخفض النسبة سنة 2010 ، لتعاود الارتفاع سنة 2012، ثم الانخفاض سنة 2013 ،والارتفاع سنة 2014، والانخفاض سنتي 2015 و2016. ويعود هذا إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10٪ في آفاق 2020.

• من خلال الإحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة، وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها ، إذ أن سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات.

2-1 مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الصناعي دورا بارزا في توظيف اليد العاملة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3): تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة (2007-2017)

السنوات	السكان النشطون	العمالة في القطاع الصناعي
2007	10514	522
2008	10 801	530
2009	10544	1194
2010	10 812	1337
2011	10661	1367
2012	11423	1335
2013	11964	11964
2014	11453	11453
2015	11932	11932
2016	12117	12117
2017	12298	12298

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لتقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

تسعى السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح، بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي. وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية

الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي من 10514 ألف عامل سنة 2007 إلى 117 12 عامل مع نهاية 2016. كما يبينه لنا الجدول السابق.

1-3 مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية:

يتمثل رهان مرحلة ما بعد البترول في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، الصناعة التحويلية التي سجلت في الجزائر تأخرا كبيرا بالمقارنة مع ما حققته نظيراتها بكل من تونس والمغرب ومصر. والجدول الموالي يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر.

الجدول رقم (4): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2007-2017)

السنوات	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (%)
2007	1,5
2008	1,6
2009	1,6
2010	1,8
2011	2,0
2012	1,5
2013	1,6
2014	1,6
2015	1,8
2016	2,0
2017	2,1

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 1.2 ٪ و 4.7 ٪ ، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة[1].

المحور الثالث: ركائز الاستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتجيات خاصة بعد الصدمة البترولية لتطوير القطاع الصناعي، أهمها مايلي :

1- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية ،حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية وهذا ما يبينه لنا الشكل الموالي:

[1]- مخضار سليم، **" دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"**، ،رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص: 176.

الشكل رقم (8): الفروع الصناعية التي تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية

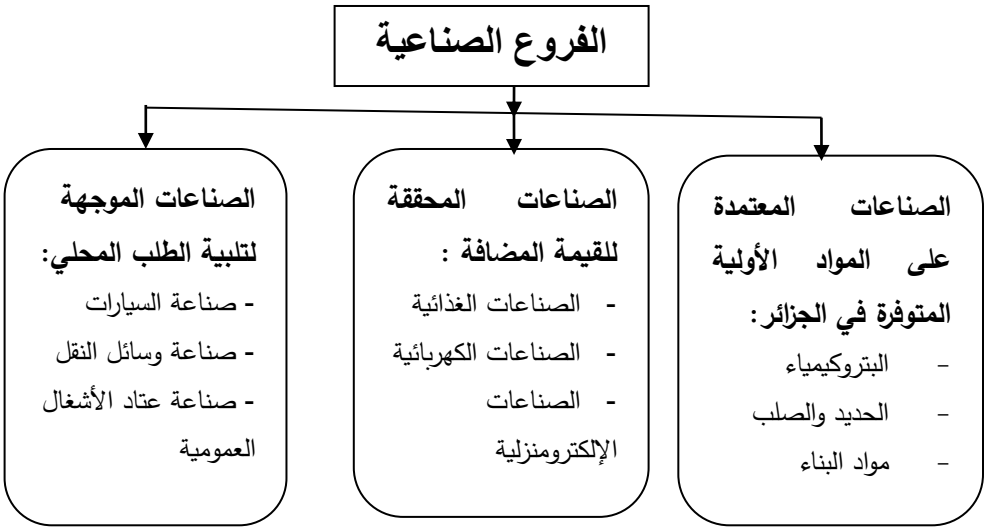

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

– سليم بوهيدل، " **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025–** " ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1– الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016–2017، ص: 125.

لقد تم اختيار القطاعات المراد ترقيتها عبر عدة مراحل :

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛

- تبيين الاستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تثمين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا. أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (9):المناطق الصناعية التي تمتلكها الصناعة الوطنية

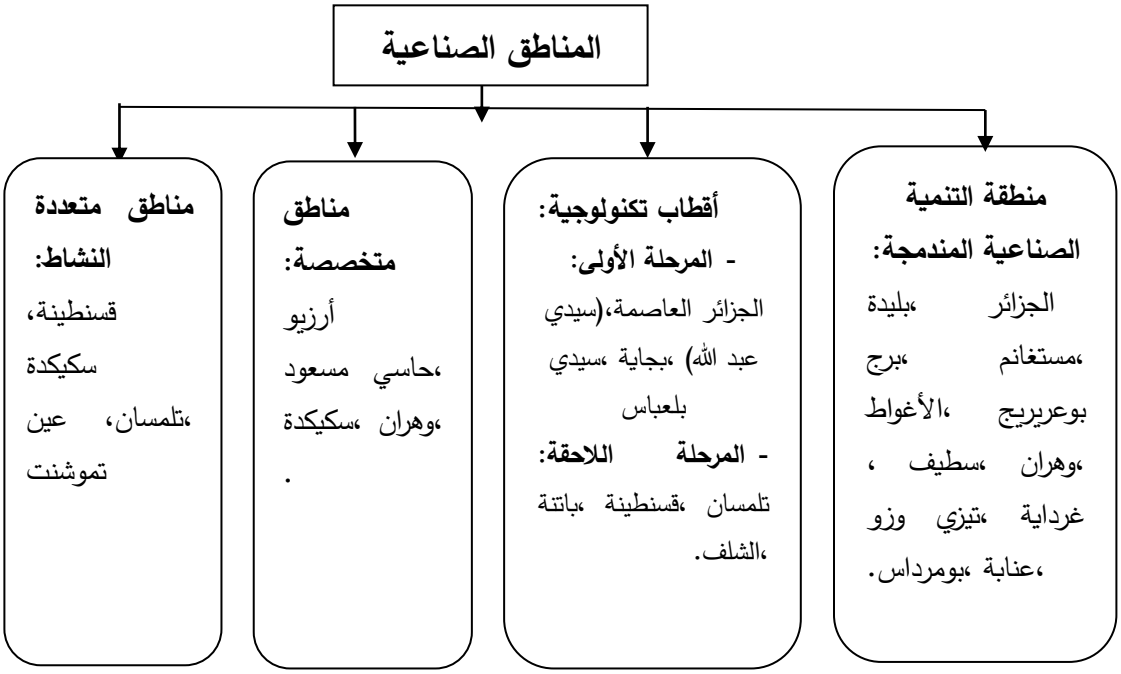

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية، أنماط التكوين المتوفرة فيها ،غير أن ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية[1].

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[•]، باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم[2]:

- المرسوم التنفيذي رقم(05 -1965) والمؤرخ في(03 /2005/05)،والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أوكلت لها مهمة السهر على تنفيذ استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها.

- الأمر الرئاسي(06 -08) المؤرخ في (2008/07/15)، والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة ،وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية

1- سليم بوهيدل، **" إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية – آفاق 2025- "** ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص: 127.

•- الإحصائيات تبين أن توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعلق بدرجة كبيرة بقطاع الطاقة والمحروقات، ويأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات وفي المركز الثالث قطاع البناء والأشغال العمومية ،وهذا ما يوضح جليا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستهدف القطاعات التي تتميز بالربحية العالية وبالمردودية الكبيرة وعدم المخاطرة.

2- سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص: 141.

الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية.

تعتبر مشاريع إنتاج وتركيب السيارات أكثر استقطابا للمستثمر الأجنبي كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : الإنتاج السنوي لتركيب السيارات في الجزائر

المؤسسة	المنطقة	الإنتاج السنوي للمركبات السياحية
سوفاك	المنطقة الصناعية سيدي خطاب غليزان	100ألف سيارة في السنة
مجمع طحكوت (هيونداي)	، المنطقة الصناعية زعرورة ولاية تيارت	100ألف سيارة في السنة
رونو	المنطقة الصناعية واد تليلات وهران	75 ألف سيارة في السنة
بيجو	المنطقة الصناعية الكرمة وهران	100ألف سيارة في السنة
نيسان	المنطقة الصناعية غليزان	60 ألف سيارة في السنة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الإذاعة الجزائرية : **القطاع الصناعي في الجزائر: شعبة الميكانيكا تحرز تقدما ملحوظا والمناولة تبقى دون المستوى**"،[على الخط]،متاح على الموقع :http://www.radioalgerie.dz.

3- حظر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات(•)، وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم، والفواكه الخضر والأجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاتة والإسمنت وكذا مواد أخرى. كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب[1].

4- تأهيل المؤسسات :يضم برنامج التأهيل :

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة، وتعزيز تجمعات الأنشطة وتقريبها من بعضها وربطها بمراكز البحث ودعم التفاعل والتعاون بين مختلف الهيئات المعنية بالصناعة؛

• يتخوف المحللون الاقتصادية من هذا القرار ويتوقعون أن يكون سلبي على المدى القصير، باعتباره تسبب في ارتفاع للأسعار نتيجة الندرة التي شهدتها السوق الوطنية من هذه المواد بسبب قلة الإنتاج وكثرة الطلب، أما الإيجابيات التي قد تنعكس على تطبيقه في المدى المتوسط والطويل، لكن الإشكال الأكبر لدى الوزارة هو اتخاذها لقرار منع استيراد هذه المواد دون تحضير مسبق لأي أرضية سلسة تسمح بهذا الانتقال.

[1]- وليد رمزي : "الحكومة تلغي نظام الرخص وتمنع استيراد 900 منتوج في 2018 "،[على الخط] **،جريدة الحدث الإلكترونية** ، 19ديسمبر 2017،متاح على الموقع الإلكتروني :https://www.tsa-/90 algerie.com/ar،تاريخ الاطلاع :(2018/09/08).

- تأهيل المؤسسات ،تعزيز الإبداع وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها ،إضافة إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمار الصناعي[1].

ويهدف هذا البرنامج إلى :

- **وضع نظام ابتكار ذاتي :** يحمل على عاتقة تغذية النمو الصناعي الجزائري . ويدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني؛
- **تنمية الموارد والمهارات البشرية:** تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الأخيرة تعتبر أن الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي ,بالإضافة إلى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية؛
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في جلب التكنولوجيا، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية ،كما يعتبر مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا تسعى الجزائر في إطار تأهيل المؤسسات إلى وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعيFDI[2].

القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر، مما زاد من اختلال القطاع

---

[1]- وفية تجاني، **" مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الأور متوسطية ،حالة المؤسسات الصناعية"**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر ،باتنة، الجزائر ، 2015- 2016، ص: 145.

[2]- **وزارة الصناعة والمناجم** :"إحياء الإنتاج الصناعي " ،[على الخط] ، متاح على الموقع الإلكترون: http://www.mdipi.gov.dz ،تاريخ الاطلاع:(2018/09/08).

الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية. ورغم كون هذا القطاع يلعب دورا كبيرا في رفع مستوى النمو والحد من ظاهرة البطالة العديد من الدول، لكن مساهمته هذا القطاع بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية محتشمة ولم تصل إلى المستوى المطلوب رغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات الصناعية لتطويره وإقدام الجزائر في استراتيجيتها الجديدة بعد الصدمة البترولية إلى تشجيع الإنتاج المحلي، عن طريق القيام بحظر الاستيراد وبتشجيع دخول المستثمر.

النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولا: شدة حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط ،فبمجرد انخفاض سعره في النصف الثاني من سنة 2014، تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، وتجلى ذلك في عجز الموازنة، عجز ميزان المدفوعات ،وتراجع احتياطات الصرف.

ثانيا: تغيرت السياسة الاقتصادية الجزائرية بشكل ملفت للنظر، خاصة في مجال تطوير القطاع الصناعي نظرا للدور التنموي الكبير الذي حققه هذا القطاع في العديد من الدول في رفع مستوى النمو والحد من ظاهرة البطالة.

ثالثا: مساهمة هذا القطاع بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية هي مساهمة محتشمة ولم تصل إلى المستوى المطلوب، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

رابعا: رغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات الصناعية لتطويره أي القطاع الصناعي ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

خامسا: سعي الجزائر في استراتيجيتها الجديدة ،وخاصة بعد الصدمة البترولية إلى تشجيع الإنتاج المحلي ،وذلك بحظر الاستيراد وبتشجيع دخول المستثمر ،حيث شهدت الجزائر إقبالا في السنوات الاخيرة لعدد من المستثمرين الأجانب وخاصة في إنتاج السيارات مثل "رونو" الفرنسية، و"هيونداي" الكورية، و"فولكسفاغن" الألمانية وغيرها.

2- التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها خلص البحث إلى التوصيات التالية:

أولا: اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع ؛

ثانيا: ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؛

ثالثا: ضرورة دعم القطاع الصناعي بمختلف شعبه الإنتاجية وتعزيز أداءه أكثر في إطار مسعى الدولة لتنويع الاقتصاد ؛

رابعا: تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الإنتاجية و الصناعية ، مع ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية .

قائمة المراجع

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، " **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء**" ، نوفمبر 2015.

2- العربية :" **ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟**" ،[على الخط]، (2017/05/22) ،متاح على الموقع الإلكتروني ttps://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report.

3- مخضار سليم، " **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

4- سليم بوهيدل، " **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025-** " ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017.

5- وليد رمزي : "الحكومة تلغي نظام الرخص وتمنع استيراد 900 منتوج في 2018 "،[على الخط] ،**جريدة الحدث الإلكترونية** ، 19 ديسمبر 2017،متاح على الموقع الإلكتروني :https://www.tsa-algerie.com/ar/90 .

6- وفية تجاني، " **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الأور متوسطية ،حالة المؤسسات الصناعية**"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر ،باتنة، الجزائر ، 2015- 2016.

7- **وزارة الصناعة والمناجم** ، " إحياء الإنتاج الصناعي" ،[على الخط] ، متاح على الموقع الإلكترون: http://www.mdipi.gov.dz.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Aasim M.Husain, Rabah Arezki et al:" **Global Implications of lower Oil Prices"**, International Monetary Fund, Staff Discussion Note, July 2015.

2- Bernard Guillonchon et Annie Kawecki, « **Economie Internantional (Commerce et Macro Economie)**,DUNOD, Paris, 2009.